اجمالي كمية الأسهم المتداولة تراجع بنسبة بلغت 32 بالمئة على أساس شهري

«كامكو»: قيمة التداولات الشهرية في البورصة بلغت 328 مليون دينار

قال تقرير شركة بحوث كامكو الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي أن تقلب الأسواق على خلفية جني الأرباح وتحول المستثمرين نحو الأسهم قليلة المخاطر تسود تداولات شهر نوفمبر:

ظلت أوضاع الأسواق الخليجية متقلبة في نوفمبر 2017 وتراجع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الخليجية خلال الشهر حيث مالت معنويات مستثمري أسواق الأوراق المالية تجاه الأسهم قليلة المخاطر. وفقد مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الخليجية نسبة 1.1 في المائة من قيمته خلال الشهر وبلغت نسبة تراجعه منذ بداية العام حتى تاريخه 2.6 في المائة. حيث ظلت معظم الأسوق متراجعة منذ بداية الشهر مع تراجع أسواق الامارات بنسبة تراوحت ما بين 4–5 في المائة في حين حافظ السوق السعودي على مرونته وارتفع بنسبة 1.0 في المائة على أساس شهري.

من جهة أخرى، كانت النتائج المالية للشركات الخليجية عن التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2017 والربع الثالث من العام 2017 إيجابية على أساس سنوي، حيث سجل اجمالي أرباح الشركات الخليجية عن التسعة أشهر نمواً بنسبة 7.6 في المائة ليصل الى 51.9 مليار دولار من 48.6 مليار دولار أمريكي إلى أمريكي في نفس الفترة من العام الماضي، كما تحسنت صافي أرباح الربع الثالث من العام 2017 للأسهم الخليجية بنسبة 13.6 في المائة ليبلغ 13.1 مليار دولار أمريكي. ورحبت الأطراف المشاركة بأسواق النفط بالتمديد المتوقع لاتفاقية خفض الإنتاج لإبقاء 1.8 مليون برميل يومياً خارج السوق حتى نهاية العام 2018. هذا وارتفع سعر خام أوبك بما يقرب من 3 دولار أمريكي للبرميل منذ بداية الشهر وبقي مستقرا فوق مستوى 60 دولار للبرميل.

كما شهد السوق الكويتي تراجعات هو الآخر، مع فقد المؤشر الوزني نسبة 5.0 في المائة من قيمته، في حين تعرضت الأسهم ذات القيمة السوقية الكبرى لضغوط بيعية هائلة وتراجع مؤشر الكويت 15 بنسبة 6.1 في المائة على أساس شهري خلال نوفمبر 2017. أما في الامارات، فقد تعرضت الشركات العقارية لضغوط هائلة في كلا من سوقي أبو ظبي ودبي نظراً للضعف العام الذي شمل القطاع، الأمر الذي أدى إلى تراجع سهم إعمار للتطوير بعد إدراج الطرح الأولي العام لأسهم الشركة.

في حين انتعشت انشطة التداول خلال الشهر إلا انه على خلاف الشهر السابق فقد اختلفت القوى المحركة لهذا الانتعاش. ففي حين ساهمت كافة الأسواق ما عدا السوق القطري في تزايد أنشطة التداول في أكتوبر 2017، انفردت السعودية وحدها بدفع تداولات نوفمبر 2017 نحو الارتفاع. حيث بلغ اجمالي قيمة الأسهم المتداولة اعلى مستوياتها منذ ثماني أشهر عند مستوى 525.9 مليار دولار أمريكي بعد ارتفاع تداولات السوق السعودي بنسبة 13 في المائة على أساس شهري لتبلغ 20.1 مليار دولار أمريكي.

الكويت:

شهدت مؤشرات الأسهم الكويتية أسوأ أداء لها في العام 2017 خلال شهر نوفمبر 2017. حيث تراجع كلا من المؤشر الوزني والمؤشر السعري بنسبة 5.0 في المائة و 4.9 في المائة بصفة أساسية نتيجة لقيام المتداولين بجني الأرباح بصفة شاملة. وقد نتج عن ذلك تراجع مؤشر الكويت 15 بنسبة اعلى بلغت 6.1 في المائة على أساس شهري خلال الشهر. إلا انه على الرغم من ذلك، يظل السوق الكويتي احد السوقين الرابحين على أساس النتائج منذ بداية العام حتى تاريخه بنمو بلغت نسبته 4.9 في المائة للمؤشر الوزني و7.8 في المائة للمؤشر السعري.

وتراجعت أنشطة التداول لهذا الشهر في البورصة الكويتية إلى أدنى معدلاتها منذ ثلاثة أشهر. حيث تراجعت قيمة التداولات الشهرية بحوالي 30 في المائة وبلغت 328 مليون دينار كويتي مقابل 466 مليون دينار كويتي تم تداولها خلال الشهر السابق. في حين تراجع اجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة أعلى بلغت 32 في المائة على أساس شهري بتداول 1.7 مليار سهم مقابل 2.5 مليار سهم في أكتوبر 2017. واحتفظ سهم مجموعة الامتياز للاستثمار بريادته على رأس قائمة أكثر الأسهم تداولاً من حيث كمية الأسهم بتداول 148.7 مليون سهم من اسهم الشركة خلال الشهر. وجاء سهم بيت التمويل الكويتي ثانياً بتداول 117.8 مليون سهم وتبعه سهم مجموعة المستثمرون القابضة بتداولات بلغت 99.3 مليون سهم. اما من جهة قيمة التداولات لهذا الشهر، فقد جاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة بإجمالي تداولات بلغت قيمتها 64 مليون دينار كويتي. وجاء سهم بنك الكويت الوطني ثانياً بتداولات بلغت قيمتها 46.5 مليون دينار كويتي خلال الشهر، تبعه سهمي زين والامتياز بتداولات بلغت قيمتها 43.8 مليون دينار كويتي و23.9 مليون دينار كويتي، على التوالي.

وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، فقد سهم رمال الكويت العقارية نسبة 35 في المائة من قيمته بنهاية شهر نوفمبر 2017، وتبعه سهمي الشركة الوطنية للرماية وشركة الصلبوخ التجارية بتراجع بلغت نسبته 27.6 في المائة و27 في المائة على أساس شهري. أما من جهة الشركات الرابحة، فقد جاء في صدارتها سهم شركة جياد القابضة بنمو بلغت نسبته 30 في المائة لهذا الشهر. كما ارتفع ايضاً سهم شركة الأرجان العالمية العقارية والصناعات الوطنية بنسبة 19.7 في المائة و19.0 في المائة، على التوالي، على أساس شهري.

السعودية:

كان مؤشر السوق السعودي تداول ضمن أفضل المؤشرات أداءً وحل ثانياً من حيث معدل النمو الذي سجله خلال شهر نوفمبر 2017، في حين تراجعت معظم الأسواق الكبرى الأخرى. حيث ارتفع مؤشر السوق بنسبة 1.0 في المائة خلال الشهر في حين اختلط أداء المؤشرات القطاعية. وقد كانت مؤشرات مثل البنوك والمواد الأساسية وإدارة وتطوير العقارات هي القوى الدافعة لارتفاع مؤشر تداول، كما يعزى ذلك ايضاً لأداء الشركات ذات القيمة السوقية الكبرى والشركات المرموقة على خلفية تزايد تداولات الأسهم قليلة المخاطر. وكان مؤشر قطاع إدارة وتطوير العقارات الأفضل اداءً على مستوى السوق بنمو بلغت نسبته 2.3 في المائة على أساس شهري نظراً لتسجيل سهمي دار الأركان ومكة للإنشاء والتعمير نمواً ثنائي الرقم هذا الشهر. وجاء قطاع البنوك ثانياً بنمو بلغت نسبته 2.1 في المائة في نوفمبر 2017، بدافع من نمو سعر سهم البنك الأهلي التجاري بنسبة 7.4 في المائة. اما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تضمنت قطاعات الاستثمار والتمويل والخدمات الاستهلاكية والاعلام حيث سجلت جميعها تراجعات ثنائية الرقم خلا الشهر. حيث أدى تراجع أسهم المملكة القابضة وعسير للتجارة والسياحة والصناعة إلى دفع مؤشر قطاع الاستثمار والتمويل للتراجع نظراً لتراجع كلاهما بنسبة تخطت 21 في المائة. كما تراجعت اغلبية أسهم قطاع الخدمات الاستهلاكية بصدارة سهم مجموعة الطيار للسفر، حيث شهد تراجع قيمته السوقية بمعدل الخمس على أساس شهري.

كما سجلت الشركات السعودية نتائج مالية ايجابية على صعيدي التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2017 و الربع الثالث من العام 2017. حيث تحسنت أرباح التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2017 بنسبة 12.1 في المائة على أساس سنوي، مرتفعة من 79.4 مليار ريال سعودي العام السابق إلى 89.0 مليار ريال سعودي. أما أرباح الربع الثالث من العام 2017 فجاءت اكثر ارتفاعاً بنمو بلغت نسبته 18.7 في المائة على أساس سنوي من 27.6 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2016 إلى 32.8 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2017. وكانت البنوك هي القوى الدافعة وراء هذا النمو بتسجيلها نمواً بنسبة 14.3 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2017 وبلغت 11.4 مليار ريال سعودي. كما ساهم قطاع المواد الأساسية أيضاً في هذا النمو بارتفاع ثنائي الرقم بنمو بلغت نسبته 13.5 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2017.

الامارات:

شهد مؤشر أبو ظبي اتجاهات متراجعة أيضاً مع فقد مؤشر السوق لنسبة 4.4 في المائة من قيمته خلال نوفمبر 2017. وقد أنهى مؤشر السوق تداولاته مغلقاً عند مستوى 4283.1 نقطة وظل متراجعاً منذ بداية العام حتى تاريخه. وكان الأداء القطاعي متراجعاً بصفة عامة، باستثناء مؤشر قطاع الاستثمار والخدمات المالية الذي شهد استقراراً وسجل نمواً هامشياً بنسبة 0.9 في المائة على أساس شهري. وكان مؤشر قطاع الاتصالات هو الأسوأ اداءً بتراجع بلغت نسبته 8.1 في المائة على أساس شهري في نوفمبر 2017، مع تراجع سهم مؤسسة الامارات للاتصالات بنسبة 8.1 في المائة خلال الشهر، كما فقد سهم الشركة السودانية للاتصالات نسبة 7.9 في المائة من قيمته على أساس شهري. وجاء مؤشر قطاع العقارات ثانياً بتراجع بلغت نسبته 7.4 في المائة على أساس شهري على خلفية تراجع القطاع والأسهم ذات الصلة في الامارات بصفة عامة خلال الشهر. حيث فقد سهم الدار العقارية نسبة 7.6 في المائة على أساس شهري في حين تراجع سهم شركة اشراق العقارية بنسبة 8.9 في المائة على أساس شهري. وكانت النتائج المالية للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية لفترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2017 والربع الثالث من العام 2017 على أساس سنوي قوية. حيث سجلت أرباح التسعة اشهر المنتهية في سبتمبر 2017 نمواً بنسبة 26 في المائة على أساس سنوي حيث ارتفعت من 21.7 مليار درهم إماراتي في التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2016 إلى 27.4 مليار درهم اماراتي. في حين جاء نمو أرباح الربع الثالث من العام 2017 اكثر ارتفاعاً بنمو صافي الربح بنسبة 31.7 في المائة مرتفعة من 7.1 مليار درهم اماراتي للربع الثالث من العام 2016 إلى 9.4 مليار درهم اماراتي في الربع الثالث من العام 2017. وشهد اكبر قطاعات السوق وهو قطاع البنوك نمواً في صافي الربح بنسبة 23 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2017 وصولاً إلى 5.4 مليار درهم اماراتي، في حين شهد أرباح قطاع الاتصالات نموا بلغ نسبة 28.1 في المائة لنفس الفترة وصولا الى 2.34 مليار درهم اماراتي.

كان سوق دبي المالي هو الأسوأ اداءً على مستوى الأسواق الخليجية في شهر نوفمبر 2017 حيث عم التراجع كافة قطاعات السوق، الأمر الذي دفع المؤشر لتسجيل خسائر منذ بداية العام حتى تاريخه. حيث فقد المؤشر نسبة 5.9 في المائة من قيمته على أساس شهري مغلقاً عند مستوى 3420.17 نقطة. وكان الأداء القطاعي سلبياً على الأغلب خلال الشهر باستثناء مؤشري قطاع الخدمات وقطاع الصناعة بنمو بلغت نسبته 1.4 في المائة و0.7 في المائة على التوالي. كما احتفظت البنوك بمرونتها وسجلت نمواً بلغت نسبته 1.6 في المائة على أساس شهري في نوفمبر 2017. في حين كان قطاع السلع الاستهلاكية هو الأسوأ اداءً بتسجيله خسائر ثنائية الرقم بلغت نسبتها 10.6 في المائة على أساس شهري، فيما يعزى في الأساس لتراجع سهم دبي باركس اند ريزورتسش بنسبة 10.8 في المائة. في حين تراجع قطاع العقارات نظراً لفقد سهم ارابتك لنسبة 16.7 في المائة من قيمته، حيث عكف المستثمرون عن تداول أسهم القطاع. كما شهد الاكتتاب الأولي العام اداءً ضعيفاً ايضاًمع تراجع سعر سهم اعمار للتطوير في بداية تداولاته مقارنة بسعر الطرح البالغ 6.03 درهم اماراتي للسهم بدافع من الضعف العام الذي مني به قطاع العقارات. كما تراجعت أنشطة التداول على صعيدي كمية وقيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر. حيث تراجعت كمية الأسهم المتداولة بأكثر من نسبة 29.4 في المائة وبلغت 5.1 مليار سهم،في حين انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 3.6 في المائة وبلغت 9.6 مليار درهم اماراتي.

قطر:

واصل مؤشر بورصة قطر 20 تراجعه للشهر الرابع على التوالي وظل أسوأ الأسواق الخليجية اداءً منذ بداية العام حتى تاريخه بتراجعه خلال ثماني من اصل احدى عشرا شهراً في العام 2017 حتى الآن. حيث فقد مؤشر بورصة قطر 20 نسبة 5.5 في المائة من قيمته على أساس شهري وأغلق عند مستوى 7714.3 نقطة، خاسراً اكثر من ربع قيمته السوقية منذ بداية العام 2017. كما شهد مؤشر قطر لجميع الأسهم– الذي يعكس اداءً اكثر شمولاً للسوق – أيضاً تراجعاً بمعدل أكبر، حيث انخفض بنسبة 6.6 في المائة على أساس شهري بنهاية نوفمبر 2017. وأنهت كافة المؤشرات أداء الشهر على تراجع. وكان معامل انتشار السوق ضعيفاً مع تراجع أداء 37 سهم وارتفاع أسعار 6 أسهم فقط خلال الشهر. وكان قطاع العقار هو المتراجع الأكبر بفقد مؤشره نسبة 12 في المائة من قيمته على أساس شهري، حيث تراجع سهم مزايا العقارية بنسبة 16.7 في المائة على أساس شهري في حين سجلت الأسهم الكبرى مثل ازدان وبروة تراجعات بلغت نسبتها 15.8 في المائة و6.7 في المائة على التوالي. وعلى صعيد الاخبار المتصلة، ارتفعت عوائد صكوك ازدان بقيمة 500 مليون دولار أمريكي استحقاق العام 2021 بنسبة 2 في المائة بعد خفض تصنيفها من قبل ستاندرآند بورز إلى عالية المخاطر وقيامها بتعديل نظرتها المستقبلية إلى سلبية من مستقرة. وتبعه مؤشر قطاع التأمين بنسبة 9.1 في المائة على أساس شهري، كما فقد كلا من مؤشري قطاع الصناعة والسلع والخدمات الاستهلاكية نسبة 7.4 في المائة لكلا منهما. كما شهد قطاع البنوك والخدمات المالية تراجعاً بفقده نسبة 4.2 في المائة من قيمته، إثر تراجع سهم بنك قطر الوطني بنسبة 3.7 في المائة على أساس شهري، فيما ارتفع سهم بنك قطر التجاري بنسبة 1.9 في المائة على أساس شهري في نوفمبر 2017.

البحرين:

احتفظ مؤشر البحرين العام بمرونته في خضم التذبذبات التي سادت الأسواق الخليجية بصفة عامة وأنهى تداولات نوفمبر 2017 على ارتفاع. كما لا يزال المؤشر واحداً من أفضل الأسواق أداءً منذ بداية العام حتى تاريخه، وأنهى المؤشر تداولات الشهر مسجلاً نمواً بنسبة 0.5 في المائة على أساس شهري، لتصل بذلك أرباح المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 5.2 في المائة. وعلى صعيد التصنيفات الاقتصادية، خفضت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيفها الائتماني للديون السيادية البحرينية طويلة الأجل بالعملتين المحلية والأجنبية من 'BB–' إلى 'B+'. ويرتكز هذا التصنيف في الأساس إلى الضعف الشديد في السيولة الخارجية وتزايد المخاطر المتعلقة بمحدودية إمكانية الوصول لأسواق رأس المال العالمية، وفقاً لما ذكرته وكالة التصنيف الائتماني.

عمان:

كان مؤشر سوق مسقط 30 الأفضل أداءً على مستوى الأسواق الخليجية في نوفمبر 2017 بنمو بلغت نسبته 1.9 في المائة على أساس شهري، وذلك على الرغم من كونه الأسوأ أداء منذ بداية العام حتى تاريخه. وكانت أنشطة التداول مختلطة، ففي حين ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 66 في المائة على أساس شهري وبلغت 114 مليون ريال عماني إلا ان كمية الأسهم المتداولة تراجعت بنسبة 1.7 في المائة، حيث تم تداول 308.4 مليون سهم. وكان معامل انتشار السوق متزناً مع ارتفاع أسعار 13 سهماً، في حين سجل 11 سهماً تراجعاً في أسعارها.

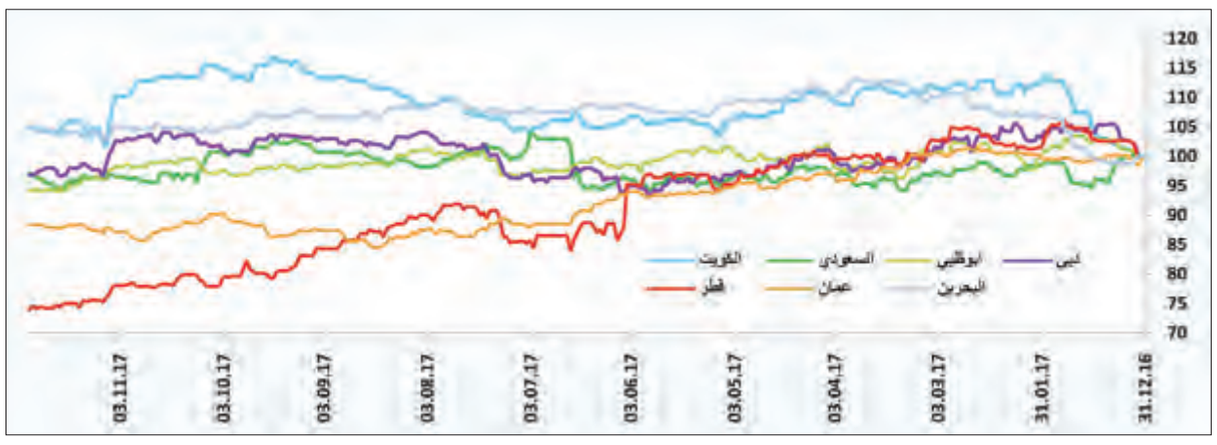

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية حتى نهاية نوفمبر 2017

أسواق الأسهم الخليجية	المؤشر الحالي	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر الربحية (x)	مضاعف السعر القيمة الدفترية (x)	العائد النقدي (%)
الكويت - مؤشر السوق الوزني	398.8	(5.0%)	4.9%	89.5	1,084.5	14.6	1.2	4.8%
الكويت - مؤشر الكويت 15	908.5	(6.1%)	2.7%					
الكويت - مؤشر السوق السعري	6,196.5	(4.9%)	7.8%					
السعودية	7,004.0	1.0%	(2.9%)	442.9	20,063.2	14.8	1.6	4.4%
ابوظبي	4,283.1	(4.4%)	(5.8%)	119.4	685.3	10.9	1.5	5.6%
دبي	3,420.2	(5.9%)	(3.1%)	101.8	2,612.0	9.4	1.2	5.0%
قطر	7,714.3	(5.5%)	(26.1%)	114.8	1,168.1	11.2	1.0	5.3%
البحرين	1,283.7	0.5%	5.2%	20.4	40.4	8.5	0.8	5.2%
مسقط	5,109.6	2.0%	(11.6%)	11.7	296.1	11.1	1.0	5.9%
اجمالي الأسواق الخليجية				900.5	25,949.5	12.7	1.4	4.8%

أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر نوفمبر 2017

السوق الكويتي شهد تراجعات مع فقد المؤشر الوزني نسبة 5.0 بالمئة من قيمته

أنشطة التداول تراجعت لهذا الشهر في البورصة إلى أدنى معدلاتها منذ ثلاثة أشهر

خلال كلمته في «ملتقى الكويت الأول للأخلاقيات المهنية والعملية»

العبلاني: «الوطني» وضع قواعد مهنية خاصة لموظفيه جعلته نموذجاً يُحتذى به

- القطاع المصرفي الكويتي نجح منذ نشأته في بناء منظومة متكاملة من التقاليد والقواعد المهنية
- قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي ساهمتا في ترسيخ المفاهيم المهنية للقطاع المصرفي الكويتي
- الوطني قام بنشر ثقافته المهنية العريقة بين موظفيه عبر التحفيز الإيجابي وليس القواعد فقط

قال مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد أحمد العبلاني إن للقطاع المصرفي الكويتي دوراً فعال وإيجابي في تنمية الاقتصاد الوطني، مؤكداً على استمرار هذا الدور في ظل تقاليد وقواعد وأساليب عريقة تم اكتسابها على مدار العقود السابقة.

وأضاف العبلاني خلال كلمته في الجلسة الثانية من "ملتقى الكويت الأول للأخلاقيات المهنية والعملية" الذي أقامه اتحاد مصارف الكويت برعاية معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان، أن القطاع المصرفي الكويتي نجح منذ نشأته في بناء منظومة متكاملة من التقاليد والقواعد المهنية أكسبته ثقة العملاء والمتعاملين، وساعدت بشكل كبير في تخطية العديد من التحديات والأزمات التي مرت على الكويت، بداية من الاستقلال الوطني مروراً بأزمة المناخ والغزو العراقي الغاشم على الكويت وانتهاءً بالأزمة المالية العالمية في 2008 والتي كان لها أثراً كبيراً على الكويت والمنطقة.

وأوضح أن المصارف الكويتية أهتمت بترسيخ الكثير من المفاهيم المهنية لدى العاملين لديها والتي كان من أهمها: الارتباط والولاء الوظيفي، تنظيم المنافسة والتعاون بين وحدات القطاع المصرفي، مواكبة آخر ما وصلت إليه الصناعة المصرفية من قواعد وأساليب مهنية ومراعاة تطبيق معايير الجودة الشاملة ومفاهيمها.

وأشار إلى الدور الرائد الذي قام به بنك الكويت المركزي في ترسيخ هذه المفاهيم عبر القواعد والتعليمات التي يصدرها باستمرار في هذا الشأن، والتي تواكب أي تغيرات قد تطرأ على القطاع المصرفي أو على الاقتصاد الكويتي بشكل عام.

واستعرض العبلاني تجربة بنك الكويت الوطني في ترسيخ المفاهيم والقواعد المهنية بين موظفيه، مشيراً إلى أن أساس العمل المصرفي هو الثقة، لذلك سعى البنك الوطني منذ تأسيسه في عام 1952 إلى بذل قصاري جهده في تقديم خدمة متميزة عبر موظفين محترفين استطاعوا اكتساب ثقة العملاء وبناء علاقة عميقه جمعت البنك بعملائه على مدى ستة عقود ونصف لتنتقل من جيل إلى أخر.

معايير أخلاقية

وأكد على أن البنك أُسس على معايير أخلاقية نابعة من أخلاق تجار الكويت القدامى، حيث كانت الاتفاقات والصفقات تتم بالكلمة بدون توثيق اعتماداً على أخلاق التاجر وسمعته، لذا فالقواعد الأخلاقية مترسخة في البنك الوطني منذ تأسيسه.

ولفت إلى أن البنك الوطني التزم بكافة القواعد والتعليمات الخاصة بالمهنية التي أصدرها بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية في الدول الأخرى التي يتواجد فيها، كما قام البنك بوضع قواعده الخاصة لموظفيه في هذا الشأن جعلته نموذجاً يحتذى به على مستوى القطاع الخاص الكويتي، حيث أسست هذه القواعد لمجموعة من المفاهيم والاخلاقيات مزجت بين الاخلاقيات المهنية والعملية في الأداء.

وأفاد أن الوطني يحرص على نشر ثقافة مصرفية بين موظفيه قائمة على السلوك الإيجابي والقواعد المهنية وذلك عبر طرح البرامج التدريبية المتخصصة، والمصممة وفق معايير منهجية وعلمية تتنوع بين التدريب والتطوير لإعداد الكوادر المهنية المتخصصة، مبيناً أن البنك يسعى أيضاً لنشر هذه الثقافة المهنية عبر الفروع والوحدات التابعة له في خارج الكويت، لاسيما وأن البنك يعمل في 17 دولة مختلفة على مستوى العالم.

ونوه العبلاني إلى أن الوطني لم يكتفي بنشر الثقافة المصرفية النموذجية بين موظفيه فقط، حيث يقوم بشكل مستمر بتنظيم دورات وندوات تدريبية للمنتسبين إلى العديد من القطاعات المهمة في الدولة لتعزيز الوعي المصرفي والسلوك المهني لديهم، إذ شملت هذه الدورات مختلف القطاعات مثل: القضائيين والإعلاميين وطلبة المدارس والكليات، وذلك في إطار المسؤولية الاجتماعية للبنك، وتجسيداً لدوره الريادي الذي يلعبه في هذا المجال منذ عقود طويلة، وإيماناً منه بالأثر الفعال لهذه المبادرات الهادفة في خدمة المجتمع وأبنائه.

وأكد العبلاني أن البنك قام بنشر ثقافته المهنية العريقة بين موظفيه عبر التحفيز الإيجابي وليس عبر التعليمات والقواعد فقط، مشيراً إلى برنامج "انا الوطني" الذي أطلقه البنك لمكافأة المتميزين من الموظفين بناء على ترشيح زملائهم، حيث يهدف البرنامج إلى تحفيز الموظفين لبذل الجهد لتقديم أفضل الخدمات، وحثهم على تحمل المسؤولية وتحسين بيئة العمل.

قواعد عامة

وقال العبلاني إن العمل المصرفي يقوم على تقاليد وقواعد خاصة، هي في الوقت ذاته جزء لا يتجزأ من التقاليد والقواعد العامة، لذا فعلى المصرفي بصفته عضواً في المجتمع أن يكون نموذجاً مشرفاً في التجرد والالتزام بالموضعية والأمانة والنزاهة ليكون أهلاً للثقة، وأن تكون علاقاته العامة والخاصة مؤكدة لهذه الصفات.

وأضاف أنه يجب على المصرفي أن ينأى بنفسه عن موطن للشبهات المالية والاستغلال الوظيفي، بحيث لا يستغل وظيفته في تحقيق مصلحة شخصية، كما لا يجوز له أن يتقاضى من العملاء أي مقابل عن أي عمل يدخل في اختصاص وظيفته في البنك، كما يجب عليه أيضاً أن يتصف بالمرونة والسرعة التي يتطلبها أداء العمل المصرفي من دون أن يتخلى عن احترام القوانين والقرارات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي.

وحول المنافسة بين البنوك أكد العبلاني على ضرورة أن يفصل المصرفي بين التعاون البنّاء والمنافسة الشريفة التي تدور حول مستوى أداء الخدمة المصرفية وبين المنافسة غير المشروعة التي تضر بمصالح وحدات الجهاز المصرفي، موضحاً أن التنافس الشريف والتعاون البنّاء بين البنوك يُعد أمراً مهماً لبناء مناخ مصرفي سليم.

خلال الحديث في الملتقى